التوجه نحو التنمية السياحية كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

أ. بولقرون رندة
جامعة باجي مختار –عنابة– الجزائر
randa.boulkroune@gmil.com

د. برجم حنان
جامعة باجي مختار –عنابة– الجزائر
hanan beredjem@yahoo.fr

The orientation towards tourism development as a strategic option in the context of current economic crisis, to advance the national economy.

ملخص بالعربية

تناولت هذه الورقة البحثية أحد القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تلجأ إليها العديد من الدول كخيار تنموي لاقتصادياتها لما لها من دور كبير في تطوير هذا الأخير ألا و هي السياحة. و كذا الحال بالنسبة للجزائر، فما تمتلكه هذه الدولة من مقومات سياحية تخولها لأن تكون في مصف الدول الرائدة سياحيا في العالم و الأهم من ذلك يمكنها من انعاش اقتصادها في ظل الأزمة الراهنة التي يعاني منها. و لكن هذا لا يأتي من عدم بل يستلزم اتباع سياسة تنموية لقطاع السياحة بحد ذاته الذي لا يزال يعاني من اختلالات جمة تحول دون نموه و ازدهاره و هو ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة على 3 مستويات مختلفة: من ناحية الآثار التنموية للسياحة و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، من جانب خصائص القطاع السياحي بالجزائر و مساهمته في الاقتصاد الوطني و أخيرا من جانب متطلبات و مستلزمات تنمية و تطوير القطاع السياحي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة، المقومات السياحية، السياسة التنموية، التنمية الاقتصادية.

Summary:

This study considered that the tourism sector is one of the most important sectors which can be adopted in many countries as a strategic choice to achieve economic development as well as Algeria, Which has a lot of tourism attributes that enable it to be in forefront of the leading countries in this sector all over the world. And the most importantly, it enables it to revive its economy in the context of the current crisis that it suffers. But this requires pursuing a development policy for the tourism sector as such which still suffers from serious imbalances that limit its growth and prosperity. All of this was conclude in three levels: in terms of developmental effects of tourism and its implications for the global economy, in terms of the characteristics of the tourism sector in Algeria and its contribution to the national economy and finally, in term of conditions and requirement needed to develop the tourism sector in Algeria.

Key-words: tourism, tourism attributes, development policy, economic development.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

مقدمة:

لقد شهد النشاط السياحي في النصف الثّاني من القرن العشرين ازدهارا كبيرا و تطورا سريعا عبر مختلف بقاع العالم. فهو بذلك لم يعد مجرد نشاط ترفيهي للإنسان منحصر في المأكل، المشرب و التّرفيه فقط بل أصبح الدعامة الأساسية لصناعة تصديرية قائمة بحدّ ذاتها (صناعة السياحة) تلعب دورا هاما في التّنمية الاقتصادية للعديد من الدول. و يقول ألفونسو دو لا مرتين بهذا الصدد: "لا يوجد انسان كامل إلا إذا سافر كثيرا و غير نمط حياته و فكره عشرون مرة". فتوحي عبارته بالأهمية البالغة التي تحظى بها السياحة و أثرها الإيجابي على الفرد و المجتمع على حد سواء. و تعد السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يمكن الاعتماد عليها في دعم صيرورة النمو الاقتصادي و تنويع مصادر الدخل بالنسبة للعديد من الدول منها الجزائر، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي تشكل تهديدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، إذ يظهر الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير أكبر قدر من العملات الأجنبية التي ينفقها السائحون خلال فترة إقامتهم على مختلف السلع و الخدمات السياحية و غير السياحية. و بالتالي تعتبر عاملا مساعدا لعملية التنمية الاقتصادية خصوصا في مجال البنية التحتية للاقتصاد.

الاشكالية:

تتولد اشكالية الورقة البحثية، من أنه في الفترة الأخيرة من عمر الاقتصاد الجزائري الذي تلقى ضربة موجعة بانهيار أسعار النفط و ما توالى جرائها من مشاكل اقتصادية أخرى أصبح لا محال من التوجه نحو بناء خطط استراتيجية تنموية أخرى تتيح أساليب و اجراءات مغايرة لمواجهة الاثار الوخيمة الناجمة عن هذه الأزمة، التي ألقت بظلالها على كافة القطاعات الاخرى. و لعل الحل المناسب هو التوجه نحو التنمية السياحية و الاهتمام بالقطاع السياحي نظرا للإمكانيات و الموارد الهائلة التي تحض بها الجزائر في هذا القطاع. و منه نطرح التساؤل التالي:

ما هي متطلبات تنمية و تطوير القطاع السياحي بالجزائر لكي يكون خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني؟

و قد بادرت إلى أذهاننا بعض الأسئلة الفرعية المنضوية في إطار الإجابة على إشكالية الدراسة و المطروحة كالآتي:

- ✓ فيما يتمثل الدور الاقتصادي للسياحة؟ وما مدى مساهمتها في الاقتصاد العالمي؟
- ✓ ما هي الخصائص المميزة للقطاع السياحي بالجزائر؟

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

- ✓ كيف يمكن معالجة الانحرافات الطارئة على مستوى القطاع السياحي بالجزائر في إطار التنمية الاقتصادية؟

و كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث، تم اقتراح الفرضيات التالية:

- ✓ للسياحة دور اقتصادي بارز و تساهم بدرجة كبيرة في الاقتصاد العالمي.
- ✓ يتمتع القطاع السياحي في الجزائر بخصائص متميزة، خاصة من حيث تنوع و تعدد العرض السياحي.
- ✓ يمكن معالجة الانحرافات الطارئة على مستوى القطاع السياحي بالجزائر من خلال تبني سياسة تخطيط جيدة و التوجه نحو الاستثمار السياحي في اطار التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تنعكس أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي تعالجه، فالسياحة اليوم في العديد من الدول تعد من أهم الموارد الاقتصادية، نظرا لما تذر به من عوائد على الاقتصاد كتوفير مناصب العمل و زيادة الناتج المحلي الاجمالي... بالإضافة إلى دورها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية لدى الكير من دول العالم كتونس، المغرب، تركيا و مصر.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، ثم السعي إلى ابراز الدور التنموي لقطاع السياحة على الصعيد الاقتصادي العالمي. و تسليط الضوء على دورها في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال عرض الامكانيات السياحية بالجزائر و كيف يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من جهة و تحقيق التنمية السياحية من جهة اخرى و ذلك من خلال اتباع سياسة استثمار سياحي فعالة و تبني أساسيات التخطيط السياحي.

المنهج المتبع:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أولا. الإطار النظري:

1. الدراسات السابقة:

1.1. خالد كواش و دراجي رابح، قطاع السياحة الجزائري –واقعه و آفاقه– قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، متوفرة على الموقع:

https://www.researchgate.net/publication/310600337 , 03-06-2018, 13:21

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة لعرض أهمية و دور القطاع السياحي ي دعم تنمية الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط من خلال تشخيص الواقع الاقتصادي للقطاع و عرض خصائصه الهيكلية. و قد خلصت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع السياحي لا يزال يواجه الكثير من المعيقات منها قلة الاستثمارات، ضعف البنية التحتية و جمود التشريعات و نقص الكوادر المؤهلة.

و قد اتخذت دراستنا الحالية بنتائج هذه الدراسة للوقوف على أنه للاستثمار و التخطيط السياحيين دور كبير في تحسين جودة و دفع عجلة التنمية لهذا القطاع.

1.2. عبد الرزاق مولاي لخضر و خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع الاقتصادي الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04 جوان، 2016.

سعى الباحثان من خلال هذا البحث العلمي إلى وضع قطاع السياحة الجزائري تحت المجهر من أجل تحديد واقعه خاصة في ضوء تطبيق التوجه الجديد لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية الخاص بالتهيئة السياحية 2025، و قد وقفت الدراسة على جملة من النتائج مفادها أن قطاع السياحة الجزائري يتوفر على امكانيات تأهله أن يكون من الأهمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري أكثر ما له الآن و تمكنه من التموقع على امستوى العالمي. غير أنه يعاني من استراتيجية تسويقية واضحة المعالم و تراجع كبير في نسب انجاز الاستثمارات ما أثر لى الطاقة الاستيعابية للفنادق.

و من خلال نتائج هذه الدراسة، ارتكزت دراستنا على ابراز أهمية الاستثمار السياحي كعنصر مهم و ضروري لتطوير القطاع السياحي و التأكيد على المؤهلات السياحية الجمة التي تحض بها الجزائر و التي توفر مناخ استثماري جيد و مواتي لجذب المستثمرين في هذا المجال.

2. الإطار النظري للدراسة:

من أجل معالجة اشكالية الدراسة و الاجابة عى فرضياتها ارتأينا تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية مبلورة كالآتي:

المحور الأول: الآثار التنموية للسياحة و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: خصائص القطاع السياحي بالجزائر.

المحور الثالث: متطلبات و حلول تنمية و تطوير القطاع السياحي بالجزائر.

2.1 الآثار التنموية للسياحة و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي:

1.2.1 التنمية السياحية:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، و هي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، و تكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية[1].

و التنمية في أي شكل من أشكالها تعني التغيير[2] و بما أنها عملية مخططة و مدروسة فهي تهدف إلى التغيير المدروس و بالتالي يجب أن يتوفر لها على الأقل قدرا من التنظيم و السيطرة و يتطلب تحقيقها اتباع اجراءات و توفير الوسائل و الموارد ضمن الامكانيات المتاحة. و إن الهدف الرئيسي للتنمية هو تلبية الحاجات و الطموحات الانسانية على الأجل البعيد.

و بهذا الصدد يمكن أن تعتبر التنمية السياحية على تلك العمليات الموجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء و تركيب المنتجعات السياحية التي يقدمها أي إقليم عن طريق الاسخدام الأمثل للموارد الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية بما يتوافق مع طلب و احتياجات الحركة السياحية[3] . و الأهم في عملية التنمية السياحية، هو الحفاظ على البيئة و مواردها الطبيعية التي تشكل المورد الأساسي و رأس مال التنمية السياحية.

1.2.2 الدور الاقتصادي للسياحة:

يعتبر العالم الألماني Joffre Dumarzedier أول من عرف السياحة حيت أقر بأنها "مجموعة الانشغالات التي يتعاطاها الشخص من أجل الترفيه عن النفس أو لتطوير معلوماته أو تكوينه و مشاركته الاجتماعية أو لتطوير قدراته الإبداعية الحرة، بعد تخلصه من واجباته المهنية، العائلية، الاجتماعية"[4].

و تعرف السياحة وفقا لمنظمة العالمية للسياحة كالتالي: "السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أمكان تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليه الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة[5].

تعتبر السياحة نشاط يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها و توصيلها للمستهلك، بما أن الزائر يأتي إلى موقع الانتاج و يشتري مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات في البلد المضيف، و هذا في الواقع يولد أنماط من المنافع و التكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك. و يتمثل تحليل الاثر الاقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في[6]:

- ✓ تحديد موقع و أهمية و دور السياحة في الاقتصاديات الوطنية؛
- ✓ تقدير و تحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي؛
- ✓ تحديد العوامل الرئيسية المحفزة و كذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل؛
- ✓ تحليل و دراسة نتائج النشاط السياحي و مقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الاخرى.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

و يمكن ابراز الأهمية الاقتصادية للسياحة في تنشيط النشاط الاقتصادي و المساهمة في تطويره من خلال دراسة الآثار الاقتصادية لها على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني و تتمثل في فيما يلي[7]:

أ –خلق مناصب عمل دائمة: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الاخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الاخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

ب – تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحية في توفير جزء من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ج – تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة. و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الايرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى.

د – الأثر على تنمية بعض المرافق الأساسية: يظهر هذا الاثر بوضع في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية إلى مستواها المناسب، نظرا لانخفاض مستوى المعيشة و تنميتها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة. و لذلك فإن تقدم السياحة و ما يترتب عنها من دخل سريع بالعملات الصعبة يزيد من قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات في البنى التحتية و المتمثلة في: المطارات، الطرق، الموانئ، معامل تنقية المياه، المتاحف ... و غيرها و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمقيمين و السياح على حد سواء[8].

1.2.3 مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي:

أ. تطور عدد السياح و الإيرادات السياحية في العالم:

– تطور عدد السياح:

يشهد عدد السياح في العالم ارتفاعا مستمرا و ملحوظا من سنة إلى أخرى، نظرا لكثرة اهتمام الأفراد بالسياحة لزيادة أوقات الفراغ و انتشار ما يعرف بالعطل المدفوعة الأجر. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنرى تزايد اهتمام الكثير من دول العالم بالقطاع السياحي لما له من مزايا استراتيجية و آثار إيجابية على اقتصادياتها بالتالي تدفع بأسواقها للانفتاح على هذا الميدان الاستراتيجي فتزيد من وتيرة حركة السياح بالعالم.

الجدول رقم (1): تطور عدد السياح في العالم خلال فترة (2009–2017).

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السياح (مليون)	880	949	995	1,035	1,067	1,133	1,189	1,239	1,323

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للسياحية من الموقع: https://www.e-unwto.org

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

و من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن عدد السياح انتقل من 880 مليون سائح سنة 2009 إلى 949 مليون سائح سنة 2010 بزيادة معتبرة قدرها 69 مليون سائح، و في سنة 2014 بلغ عدد السياح مستوى قياسا حيث قدر بنحو 1.133 مليار سائح بزيادة قدرها 253 مليون سائح مقارنة بسنة 2009. أما الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017 استقر فيها عدد السياح نسبيا حيت سجل نمو بطيئ يصل إلى 1,323 مليار سائح سنة 2017 .

- **تطور الإيرادات السياحية:**

تزايد عدد السياح أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية بشكل كبير، و هذا ما يثبت الأهمية و الدور الكبير الذي يقوم به القطاع السياحي في ذر العملة الصعبة إلى مختلف الدول السياحية و هذا ما يساهم بشكل مباشر في تنمية و تطوير اقتصادياتها.

الجدول رقم (2): تطور الإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة 2010-2017.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	216	2017
الإيرادات (مليون دولار)	919	1,042	1,078	1,197	1,245	1,389	1,368	1.499

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المنظمة العالمية للسياحية من الموقع: https://www.e-unwto.org

و الجدول رقم (2) يوضح تطور الإيرادات السياحية العالمية منذ سنة 2010 التي قدرت إيراداتها بـ 919 مليون دولار إلى سنة 2017 التي وصلت إلى 1.499 مليار دولار بمقدار زيادة كبير تقدر بـ 580 مليون دولار في ظرف 4 سنوات.

ب. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا .فهو يعكس مستوى النمو الاقتصادي للدول. و تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر و السياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بلغت 6,9 % خلال الفترة 2012-2018 و من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى11,7 %بحلول سنة 2028، و هذا ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لفترة 2012-2018.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي (%)	6,8	7,2	6,8	7,1	6,9	6,8	6,8

source: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2018/world2018.pdf

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

و الملاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي قد تراجعت منذ سنة 2015 إلى سنة 2018 و هذا يعود إلى تدبدب الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة و الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي.

ج. مساهمة السياحة في التشغيل:

تعد صناعة السياحية صناعة مركبة، حيث أنها تعتمد على العديد من القطاعات في خلقها للمنتج السياحي المتكامل. فالسياحة مرتبطة النقل بمختلف انواعه، أماكن الإقامة و الإيواء، الهياكل الصحية، التأمين، الإطعام ... إلى غير ذلك. و بالتالي فمنصب عمل في القطاع السياحي يقابله على الأقل 5 مناصب عمل في القطاعات الاخرى المكملة.

الجدول رقم (4): تطور عدد العمال في القطاع السياحي و نسبة مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة 2012-2018.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العمال (مليار عامل)	265110000	271474000	276340000	283578000	315691000	335441000	-
نسبة مساهمة السياحة في التشغيل (%)	2,1	2,4	2,4	3,0	2,4	2,4	3,0

source: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/regions-2018/world2018.pdf

و كما هو ملاحظ من خلال الجدول رقم (4) الذي يبرز تطور عدد العمال في القطاع السياحي في العالم خلال الفترة 2012-2018. تشير الاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع السياحة إلى أن هذا القطاع يستقطب 3 % من إجمالي اليد العاملة في العالم خلال الفترة (2012-2018)، حيث بلغ العدد سنة 2015 ما يعادل 283578000 منصبا بنسبة زيادة قدرها % 0.9 عن سنة 2012 أين بلغ عدد المشغلين في القطاع 265110000 منصب.

2.2 خصائص القطاع السياحي في الجزائر:

2.2.1 المقومات السياحية في الجزائر:

تحتاج السياحة الى مجموعة من المقومات تتراوح بين المقومات الطبيعية التي تشكل الوعاء الأساسي لقيام السياحة. كذلك المقومات المادية لتوفير الخدمات الأساسية للسياح و تلبية احتياجاتهم المختلفة و أخيرا الإمكانيات المؤسساتية. إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات القائمة عليه من آليات تنفيذ إستراتيجية السياحة الجزائرية و آخرين متعاملين في السوق السياحية. و تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي. و في ما يلي عرض لأهم المقومات السياحية في الجزائر.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

الجدول رقم (5): الإمكانيات السياحية في الجزائر.

المقومات	طبيعية	بشرية و تاريخية	مالية و خدمية
الإمكانيات	- مساحة شاسعة تقدر ب 28314714 كم^2. - شريط ساحلي بطول 1200كم. - 07 حضائر وطنية. - تنوع في التضاريس و المناخ. - 202 حمام معدني.	- 06 مصنفات تاريخية. - العديد من المعالم الاثرية. - 07 متاحف وطنية. - تنوع الصناعات التقليدية.	-شبكة نقل بري بطول كم 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا و الثالثة إفريقيا) بما في ذلك 573 29 كلم من الطرق الوطنية و شبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4498 كلم منها 3854 كلم خط مستغل و 2380 كلم طول اخر في إطار الإنجاز. - 36 مطار منها 16 دولية. و 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد و ميناء واحد للترفيه، و 2200 إشارة بحرية. - 1185 فندق بطاقة استيعابية 99605 سرير خلال سنة 2014.

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخظر و خالد بورحيلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان، 2016، ص 68، بتصرف.

2.2.2 بعض مؤشرات السياحة في الجزائر:

على الرغم من أن الجزائر من بين الدول المغاربية التي تتمتع بمقومات طبيعية و حضارية جمة إلا أن كل المحاولات لاستغلال هذه الكنوز و النهوض بالقطاع السياحي تبقى متواضعة، و بالتالي سوف يتم التركيز أهم المؤشرات السياحية بالجزائر و التي ستبين الوضع الحالي للسياحة بها.

أ. الحظيرة الفندقية بالجزائر(الطاقة الاستعابية):

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

يوضح الجدول رقم (7) وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر لسنة 2014 و الطابع الذي يتميز به كل فندق.

الجدول رقم (7): وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية نهاية 2014.

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	798	55988	872	61012
ساحلي	219	29886	209	27962
صحراوي	94	6058	60	4547
حموي	46	5467	26	4259
مناخي	19	1405	18	1825
المجموع	**1176**	**98804**	**1185**	**99605**

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

يمكن الملاحظة من خلال بيانات الجدول أن امكانيات البلاد من الهياكل الفندقية بمعيار عدد الأسرة و عدد الفنادق خلال سنتي 2013 و 2014 ما تزال جد محدودة حيث بلغ عدد الفنادق 1185 فندق سنة 2014 أي توفر ما يعادل 99605 سرير، و بالتالي الطاقة الاستعابية لها تبقي جد ضعيفة و هذا قد يرجع إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة المهمشة للقطاع السياحي و نقص الاستثمارات في هذا القطاع. حيث أنها ركزت على قطاع الصناعة لمعالجة الازمات التي ضربتها في العمق و التي كان لها الاثر الواضح على وتيرة التنمية في مختلف القطاعات و منها القطاع السياحي. و نلاحظ أيضا ان 67,85% من الفنادق بالجزائر هي فنادق حضرية، لذى يجب الاستثمار في طابع بخر من الفنادق التي يمكن أن تجلب أكبر عدد من السياح و شرائح متنوعة منهم.

ب. السياح الوافدين:

يوضح الجدول التالي تطور عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة 2011-2015

الجدول رقم (8): تطور عدد السياح الوافدين للجزائر.

		2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي السياح	العدد	2394887	2634056	2732731	2301373	1709994
	نسبة النمو	15.66	9.98	3.75	-15.78	-25.70
الاجانب	العدد	901642	981955	964153	940125	1083121
	نسبة النمو	37.66	8.91	-1.81	-2.49	15.21

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

الجزائريون المقيمون بالخارج	العدد	1493245	1652101	1768578	1361248	626873
	نسبة النمو	5.49	10.64	7.05	-23.03	-53.95

المصدر:

http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/rscpb_algerie_1atelier_algerie.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة 2011-2013 ولكن هذا التزايد كان بنسبة نمو متناقصة سنة بعد اخرى حيث اكثر من 60 % من السياح هم جزائريون مقيمون بالخارج، والذي يكون السبب الرئيسي لقدومهم الجزائر هو زيارة الاهل والاقارب بصفة خاصة، لتعرف سنة 2014 تراجع في اجمالي السياح الوافدين للجزائر، وسجلت سنة 2015 هي الاخرى انخفاض اكثر حدة من السنة التي قبلها، يرجع هذا الانخفاض للتراجع الكبير في قدوم الجزائريون المقيمون بالخارج، قابله ارتفاع ملحوظ في عدد السياح الاجانب الوافدين للجزائر، حيث اصبحت نسبة الاجانب تشكل اكثر من 60 % من اجمالي السياح الوافدين للجزائر، وهذا تقدم ملحوظ في جذب الجزائر للسياح الاجانب نتيجة الجهود المبذولة من قبل السلطات لترقية قطاع السياحة.

2.2.3 مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري:

أ. المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الاجمالي:

يوضح الجدول المالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2010-2018).

الجدول رقم (9): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010-2018.

السنوات	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(٪)
2010	6,9
2011	6,4
2012	6,8
2013	7,2
2014	6,8
2015	7,1
2016	6,9
2017	6,8
2018	6,8

Source: https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-impact-research/countries-2018/algeria2018.pdf

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

من خلال الجدول رقم(9) يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي لم يتعدى 7٪ في الفترة (2010-2018) و هي نسبة ضئيلة جدا، و يرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي و إهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

ب. مساهمة قطاع السياحة في التشغيل:

يوضح الجدول الموالي مساهمة السياحة في خلق مناصب الشغل و العمالة.

الجدول رقم (10): مساهمة السياحة في التشغيل.

السنة	المساهمة المباشرة		اجمالي المساهمة	
	النسبة من اجمالي العمالة	**عدد الوظائف (الوحد الف)**	**النسبة من اجمالي العمالة**	**عدد الوظائف (الوحد الف)**
2011	2.61231	266.589	5.31992	542.903
2012	2.80536	289.204	5.99356	617.875
2013	2.9625	321.892	6.24298	678.333
2014	2.76353	302.233	5.90518	645.821
2015	2.9297	324.615	6.16343	682.917
2016	2.83282	318.294	6.03097	677.636
2017	2.817	320.052	5.97411	678.745

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نلاحظ خلال السنوات 2011-2013 هناك زيادة في مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل سواء كانت مساهمة مباشرة او اجمالية، رافقه زيادة نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل، لتسجل سنة 2014 انخفاض في توفير مناصب العمل وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها من اجمالي العمالة، لتعود ويسجل قطاع السياحة ارتفاع في مناصب العمل الذي وفرها قابله زيادة نسبة مساهمته من اجمالي العمالة في الجزائر وهذا على الصعيدين المساهمة المباشرة و الاجمالية، لتعرف سنة 2016 انخفاض في مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل مما ادى الى انخفاض نسبة مساهمته من اجمالي العمالة، لتسجل سنة 2017 ارتفاع في عدد مناصب العمل من خلال كلا المساهمتين المباشرة و الاجمالية، لكن قابل هذا الارتفاع انخفاض طفيف في مساهمة قطاع السياحة من اجمالي العمالة. و في الاخير يمكن القول ان نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب عمل تبقى محتشمة جدا فهي لم تتجاوز 3% من اجمالي مناصب العمل في الجزائر.

ج. الإيرادات السياحية في الجزائر:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

يؤكد هذا المؤشر على التطور السريع في القطاع السياحي و هو حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة إلى الاقتصاد البلد السياحي، فحجم الإنفاق الفرد على السياحة تطور بشكل كبير، بعدما كان الفرد ينفق على السياحة في سنة 1950 حوالي 83 دولار، أصبح ينفق الآن حوالي 928 دولار في الرحلة السياحية، أي أن المبلغ تضاعف 11 مرة خلال أكثر من نصف قرن من الزمن،

و بالنسبة لنصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (11): الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

السنوات	الإيرادات السياحية (مليون دولار)
2010	246
2011	209
2012	217
2013	367
2014	347

المصدر: موقع الديوان الوطني للاحصائيات: www.ons.dz

لقد سبق و أن أشرنا في التدفق السياحي على الجزائر أن عدد السياح الوافدين تميز بالتذبذب، هذا ما ينعكس سلبا على الإيرادات المحققة من هذا القطاع التي لا تزال ضعيفة جدا، حيث حققت الجزائر سنة 2010 ما يعادل 246 مليون دولار من الإيرادات السياحية التي زادت بقيمة 101 مليار دولار فقط في ظرف 4 سنوات إلى غية سنة 2014 التي حققت خلالها قيمة 347 مليار دولار من الايرادات السياحية. و بالتالي فإن هذا التطور الحاصل ما يزال جد ضعيف مقارنة بما تحققه الدول السياحية الاخرى المجاورة و خاصة في ظل الموارد السياحية الهائلة التي تمتلكها البلاد.

2.3 متطلبات و حلول تنمية و تطوير القطاع السياحي بالجزائر:

3.2.1 تبني أساسيات التخطيط السياحي:

يعرف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة و في فترة زمنية محددة. و يقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة الاستراتيجية و تحقيق تنمية سياحية سريعة و منتظمة من خلال اعداد و تنفيد برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي و مناطق الدولة السياحية[9].

و يعتمد نجاح التخطيط السياحي على عدة عوامل تشتمل على ما يلي[10]:

- ✓ أن تكون الخطة السياحية جزا لا يتجزأ من من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ أن يتم تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

- ✓ أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.
- ✓ أن تكون هذه الصناعة جزءا من قطاعات الانتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة.
- ✓ قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب و حجم التدفق السياحي.
- ✓ أن يتم تحديد دور كل من القطاعين الخاص و العام في عملية التنمية.
- ✓ التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام و تحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة.

3.2.2 تشجيع الاستثمارات السياحية:

يعتبر الاستثمار السياحي جزءا من الاستثمارات الاجمالية للدول، و هو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي. و قد تعدد المفاهيم المسخرة لتحديد ماهية الاستثمار تبعا لتعدد أهدافه و أنواعه، و بالتالي يمكن النظر إليه على أنه " إجمالي تكوين رأس المال الثابت و التغيير في المخزون"[11]. و الاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان تتمثلان في الضمانات و الحوافز[12]، كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا مواتيا لإقامة المشاريع الاستثمارية إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و الاجنبي.

أ. تحفيزات و تدابير دعم و ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر[13]:

- الامتيازات الممنوحة وفق قانون الاستثمار لسنة 1993 منها:
  - النظام العام الذي يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق الحرة والنوعية؛
  - النظام النوعي الذي يخص المناطق التي أعطيت لها الأولوية في التنمية ؛
  - النظام الخاص بالجنوب الكبير و يشمل الولايات (أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف)؛
  - النظام الخاص بالطرف الثاني من الجنوب ويشمل الولايات(بشار،غرداية، النعامة، ورقلة واد سوف ، بسكرة، الجلفة)؛
  - نظام الاتفاقيات و يخص الاستثمارات العامة و الإستراتيجية.

هذا و قد منح قانون 1993 مجموعة من الضمانات للمستثمرين هي:

- مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب؛
- ضمانات التحويل و التنازل لرأس مال المستثمر الناجم عنه؛
- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة التراع المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.

- الامتيازات الممنوحة وفق قانون الاستثمار لسنة 2001: منح هذا القانون في النظام العام و الاستثنائي، أما المعلقة بالنظام العام فهي:
  - الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثنات و المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثنات المستوردة أو المقتناة محليا، و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية يعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

و فيما يخص النظام الاستثنائي نجد:

- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة؛
- كذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- الامتيازات الممنوحة للاستثمار في إطار قانون 2003:
- تطبيق معدل الضريبة على أرباح الشركات 19 % عوض 25 %
- يطبق على رقم الأعمال للنشاطات السياحية الرسم على النشاط المهني 2 %
- تخضع النشاطات السياحية المنصوص عليها في قانون الرسم على القيمة المضافة 7 %
- خضع عقود زيادة رأس المال الشركات السياحية لرسم 0.5 %، عندما تكون الأرباح و المؤونات المدمجة في رأس المال لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات؛
- تخضع عقود تكوين الشركات السياحية لحق التسجيل بنسبة 0.5 % على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة و العقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج.

ب. دوافع الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر:

الجدول رقم (12): أهم دوافع الاستثمار السياحي في الجزائر.

الدافع	مضمونه	
استقرار اقتصادي	***الناتج الداخلي الخام : 160** مليار دولار أمريكي؛ ***معدل النمو: 4**٪؛ * **معدل النمو خارج مجال المحروقات: 5**٪؛	* **الديون الخارجية:** 3 مليار دولار أمريكي؛ ***احتياطي الصرف:** 114 مليار دولار أمريكي
يد عاملة مؤهلة شابة وتنافسية	* 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم؛ * **6.24%** من الميزانية التشغيلية للدولة في التعليم العالي؛ * **86%** معدل محو الأمية؛ * **63.6%** من سكان الجزائر في سن التكوين سنويا؛ * **96%** معدل التمدرس؛ * 2 500 000 متخرج وحاصل على شهادة منذ، 1962 متخرج من 97جامعة، 10مراكز جامعية، 20مدرسة وطنية عليا، 7مدارس عادية و 12مدرسة تحضيرية؛ * 1.5 مليون طالب جامعي منهم 35 000 مسجل في تكوين الدكتوراه 90 000 في الماستر؛ * ما يقارب عن 643 700مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 200 000 (في المعدل)	

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

	متخرجين من 1213مؤسسة (معاهد ومراكز).
تكلفة عوامل انتاج تنافسية	* **الطاقة:** • **الغاز الطبيعي:** 0.21 إلى 0.40 اورو/حراري • **الكهرباء:** 1 إلى 4 سنتيم أورو/ كيلو واط ساعة للمتوسط * **الأجور**: 180 إلى 900 أورو (الحد الأدنى للأجر القاعدي هو 180 أورو). * **البنزين:** 0.30 أورو/ل، المازوت 0.17 أورو/ل
مساعدات في التمويل من خلال البنوك العمومية	* نسبة الفوائد :5.5%؛ * تخفيض قدره 2% وتستطيع أن تصل إلى 4.5%(بالنسبة لمشاريع السياحة في الجنوب)؛ * شبكة تتكون من 29 بنك و مؤسسة مالية معتمدة في الجزائر: • 14 بنك خاصة و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية • 11.400 مليار دينار قروض للاقتصاد في عام 2017) * وجود شركات الإيجار؛ * توفر صناديق الاستثمار: • الصندوق الوطني للاستثمار: نسبة مشاركة تصل إلى 34٪ في المشاريع الكبيرة • 05 صناديق استثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني : المشاركة بنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة * إمكانية اللجوء إلى مؤسسات ضمان التمويل: صندوق ضمان قروض الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
اتفاقيات الحماية و التحكيم الدولي	* الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي؛ * التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية و المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛ * التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للازدواج الضريبي.

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على http://www.andi.dz/index.php/ar

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن السياحة ظاهرة انسانية و اجتماعية و نشاط اقتصادي يمثل قوة فاعلة و مؤثرة في اقتصاديات العديد من الدول. و مثلها مثل لأي نشاط آخر هي بحاجة ماسة إلى تفعيلها و تطويرها لضمان أقصى منفعة ممكنة منه. فهي لم تعد مقتصرة على الترحال و التنقل خارج حدود البلد للمتعة و الاستجمام فقط، بل أصبحت صناعة تصديرية قائمة بحد ذاتها تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول من خلال مساهمتها في الدخل الوطني و جلبها للعملات الاجنبية التي تحسن من ميزان المدفوعات و

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

تعالج المشاكل التي يعاني منها، كذلك لها اليد الفاعلة في امتصاص جزء من ظاهرة البطالة من خلال خلق مناصب شغل في العديد من القطاعات المرتبطة بها.

و بالنسبة للجزائر، كدولة غنية بالموارد السياحية فإن قضايا التنمية السياحية تهمها بالدرجة الاولى خاصة مع تراجع أسعار النفط الذي يقوم عليه اقتصادها بأكمله بنسبة كساهمة تفوق 70 % مما أدخل البلاد في أزمة اقتصادية انعكست على جميع القطاعات الاخرى سلبا و بالتالي فإنه التنمية السياحية المطلوبة لن تتم إلا عن طريق تبني خطة استراتيجية واضحة و محكمة أساسها التخطيط الجيد و الدعامة الاساسية لها هي الاستثمار السياحي الموجه لتأمين عمليات التحديث و التطوير للمناطق السياحية و التوسع لإيجاد مناطق جديدة تتلاءم مع متطلبات التنمية السياحية بما يحقق التوافق بين العرض و الطلب السياحيين. و قد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج و التوصيات التالية:

-اعترض قطاع السياحة في الجزائر عقبات و عراقيل حالت دون النهوض به و تطويره و اختلفت هذه العراقيل و تنوعت في شتى المجالات و أهمها الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال، و الوضع الأمني الصعب التي مرت به الجزائر فترة التسعينات.

- تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل منها قطبًا سياحيًا بامتياز غير أن اهتمام السلطات بعد الاستقلال بقطاعات أخرى على حساب القطاع السياحي ساهم كثيرًا في إضعاف هذا الأخير و هذا ما أشارت إليه المعطيات السياحية في هذه الدراسة.

- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود عدة ابتداءا من الاسرة التي ينشأ فيها الفرد وصولا إلى الجهات المسؤولة في الدولة، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية.

-تعتبر السياحة محرك فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة للعديد من الدول، و هذا ما اكدته معطيات مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد العالمي و بالتالي قد يتمكن من معالجة العجز الناجم عن الازمة التي لحقت بالاقتصاد الوطني.

-يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا جوهريا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من ايرادات مالية و خلق مناصب عمل و بديل للاستثمار الأجنبي...الخ إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا الاخير.

فيما يخص متطلبات و حلول تنمية و تطوير القطاع السياحي بالجزائر.

- ✓ **على مستوى التخطيط السياحي:**

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

-يعتبر التخطيط أداة فعالة في تحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة و الغير المباشرة

-يساعد التخطيط السياحي على توحيد جهود جميع الوحدات و الجهات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي و التنسيق في ما بينها بالتالي يجنب هدر الوقت و بعثرة المجهودات و يقلل من التكاليف مما يتيح انجاز الاهداف العامة و المحددة لهذا النشاط.

-من خلال المعطيات الخاصة بالنشاط السياحي في الجزائر تبين أن هناك ضرورة حتمية لوضع خطة سياحية استراتيجية واضحة في مجال السياحة و تسخير كافة الجهود لتحقيقها حيث يمكن من خلالها تطوير العرض السياحي كما و كيفا على مستوى جميع المناطق السياحية.

-القطاع السياحي بحاجة لتبني مبادئ التخطيط السياحي في عملية تطويره و تنميته من أجل خلق منتج سياحي ذو جودة كفيل بالنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة و قادر علة المنافسة دوليا من جهة أخرى.

- ✓ **على مستوى الاستثمار السياحي:**

-الاستثمار السياحي في الجزائر لا يزال عاجزا عن استقطاب المستثمرين الأجانب في هذا المجال، حيث نلاحظ من خلال قوانين تشجيع الاستثمار التي سنتها الدولة الجزائرية فإنها تفتح الباب أمام الاستثمارات السياحية، لذا وضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي و لكن في واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محلي أو أجنبي قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري، و من أهم هذه العراقيل نجد الإجراءات الإدارية المرهقة و هو ما يعيق توافد المستثمرين و يزيد من تخوفهم اتجاه الاستثمار سياحيا في الجزائر.

-تتعدد مجالات الاستثمار السياحي و تتنوع، حيث تشمل الاستثمار في البناء التشغيل و تطوير الفنادق و المطاعم و مراكز الاستشفاء، و مراكز الرياضة و الترويج و القرى السياحية و البواخر السياحية و سياحة المحميات، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية و الشركات السياحة و وكالات السفر و وسائل النقل السياحي نظرا لارتباط النشاط السياحي بعدة ميادين اخرى.

-ضرورة التوجه نحو ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و توجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال إزالة كافة العقبات أمام المستثمرين الأجانب أو المحليين. حيث يعتبر الاستثمار من بين اهم الأدوات التي تساهم بدرجة كبير في تطوير القطاع السياحي.

المراجع:

[1] كافي و حسين، رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهضة المصرية، القاهرة،(1987)، ص: 37.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971

[2]حنان عبد القادر خليفة، التخطيط الإقليمي و دورة في التنمية المحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،(2016)، ص:98.

[3] صلاح زين الدين، دراسة لفرص و تحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول القانون و السياحة يومي 26-27 أفريل، جامعة طانطات، مصر، (2016)، ص: 12.

[4] خالد كواش، السياحة، مفهومها، أنواعها و أركانها، ط1، دار التنوير للنشر، الجزائر، (2007)، ص ص: 24-25.

[5] المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم و تعاريف و تصانيف لإحصائيات السياحة، دليل فني رقم 01، سنة 1995، ص: 1.

[6] محمد فوزي، شعوبي السياحة و الفندقة في الجزائر، دراسة قياسية 1974-2002، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، (2007)، ص ص 21-22.

[7] عبد الرزاق مولاي لخظر و خالد بورحيلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان، (2016)، ص 68.

[8] محمد صبحي عبد الحكيم و أحمد الديب، جغرافية السياحة، ط2 مكتبة الإنجلو، مصر، (2001)، ص 28.

[9] الروبي نبيل، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، (1987)، ص 65.

[10] محمد البشراوي و عبد المنعم، واقع و آفاق مستقبل السياحة في البحرين، دار الكنوز الادبية، بيروت، (2002)، ص ص 26-27.

[11] هشام مكي، التخطيط السياحي و دوره في تطوير النشاط السياحي، ملتقى وطني حول الاستثمار السياحي في صناعة السياحة بالجزائر-واقع و تحديات، الشلف، (2014)، ص 5.

[12] نفس المرجع، ص: 5.

[13] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الاستثمار بالجزائر، نشرة 2003.

المصادر

- موقع المنظمة العالمية للسياحة: www.e-unwto.org
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
- موقع المجلس العالمي للسفر و السياحة: www.wttc.org

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2971